

الفساد

تعتبر ظاهرة الفساد بنوعيه الإداري والمالي بصفة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينهما ، و تختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر ، لذا حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات ، كالقانون و الاقتصاد و السياسة و الاجتماعية خاصة في المجتمعات النامية .

1 – تعريف الفساد :

لغة : ضد الصلاح و افسد الشيء أي اساء استغلاله .

اصطلاحا : اساءت استخدام السلطة الرسمي المخولة له سواء في المجال المال العام النفوذ او التعاون في تطبيق النظام او المحاباة و كل ما يضر بالمصلحة العامة و تغطية المصلحة الشخصية .

يعرفه معجم اوكسفورد الإنكليزي : بانه انحراف او تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة و المحاباة ، و قد يعني الفساد : "التف اذا ارتبط المعنى ، و هو لفظ شامل لكل النواحي السلبية في الحياة .

المفهوم العام للفساد : هو التغير في الحالة المثالية الى الحالة دون الحالة المثالية .

يعرف البنك الدولي : استعمال الوظيفة للكسب الخاص أي الشخصي في المشروع ليس له أي أساس قانوني .

2- تعريف الفساد الإداري :

يعد الفساد الإداري واحدا من اهم أنماط ظواهر الفساد على مدى التاريخ ، و يعرفه عماد صلاح و عبد الرزاق الشيخ داود على انه : (سلوك الموظف العام المخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية كالعائلة ، القرابة ، الصداقة ، او الاستفادة المالية ، او استغلال المركز و مخالفة التعليمات بغرض ممارسة النفوذ و التأثير الشخصي الذي يدفع بهذا الي استعمال الرشوة ، إضافة الى انه يشمل سوء استخدام المال العام مثل : التوزيع غير القانوني للموارد من اجل الاستفادة الخاصة .

و يتعلق الفساد الإداري بمظاهر الفساد و الانحرافات الإدارية و الوظيفية او التنظيمية ، و تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام اثناء تاديبته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات و القوانين و الضوابط .

كما يتعلق الفساد بمنظومة القيم الفردية التي لا ترق للإصلاح و سد الفراغ لتطوير التشريعات و القوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار .

كما يعرف الفساد كذلك على انه الذي يمس الإدارة من حيث الإهمال و اللامبالاة و التجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية ، أي سوء التسيير سواء على مستوى الدولة او الإدارات العامة و الخاصة او حتى العائلة ، و هو ما يخلق اثارا سلبية بنوعها فرديا و جماعيا ، فالفساد الإداري يتعلق بالانحرافات الوظيفية للموظف سواء في القطاع العام او الخاص ، و هو ما يبرز لاستغلال الموظف لموقعه و صلاحياته من اجل الحصول على مكاسب بطريقة غير شرعية .

3- الفساد المالي :

تعريفه : هي مجمل الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الاحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري و المالي في الدولة و مؤسساتها ، و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص و مراقبة حسابات و أموال الحكومة و الهيئات و المؤسسات العامة و الشركات ، و يمكن ملاحظة ظاهرة الفساد المالي في الرشاوي و الاختلاس و التهرب من دفع الضريبي و المحاباة و المحسوبية في التعيينات الوظيفية .

كما يقصد بالفساد المالي المعاملات المالية و الاقتصادية المخالفة لاحكام و مبادئ الشريعة الاجتماعية و التي تؤدي الى اكل أموال الناس بالباطل و الى عدم استقرار المجتمع.

4- أسباب الفساد الإداري و المالي :

ا- الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية :

تقدم هذه الأسباب تفسيرا جيدا لظاهرة الفساد ، ليس فقط على صعيد نشأة هذه الظاهرة او مداها ، بل أيضا على صعيد تواضع سياسية مكافحتها ، فالفساد يفصح بيروقراطية التنظيم الإداري الذي ترعرع فيه ، و ما تتسم به هذه البيروقراطية من رذائل التسلط و الاستعلاء ، و تتمثل هذه الأسباب فيما يلي :

1- انهيار القيم الأخلاقية و ضعف الوازع الديني :

ان من ابرز عوامل تفشي الفساد جوانب خلقية و انهيار القيم و الاخلاق الحميدة بين أبناء المجتمع و انهيار عقيدة الإصلاح و ذم الفساد ، و غالبا ما تظهر هذه الظواهر بسبب سوء الإدارة السياسية للتنحية الحاكمة و تبنيها سياسة الانفلات الأخلاقي و فصل مبادئ الدين الفاضلة عن جميع مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و شيوع الحريات غير المتضبطة .

2- بروز ظاهرة المحسوبية و المنسوبية على حساب المصلحة العامة :

هذه الظاهرة واضحة في عمومها في مجتمعنا العربي ، حيث يقوم الموظف او المسؤول بتوزيع المسؤوليات و المهام الحيوية في الدولة او الوزارات و الإدارات على المقربين منه

و الأصدقاء ، و نتيجة لذلك تظهر سلبيات عديدة في أساليب الإدارة ، و تبدأ منها عمليات سوء الاستغلال ، الامر الذي يقود الى ظهور الفساد بسبب سوء التعيين في المناصب .

3- انهيار المستويات المعيشية للفرد داخل المجتمع و انتشار الفقر :

ان سوء توزيع الدخل بين الافراد المجتمع و خاصة في الدول الفقيرة و تدني رواتب العاملين في القطاع العام ، و الذي يقابله ارتفاع في مستوى المعيشة يساعد بشكل كبير في بروز ظاهرة الى الحد الذي تحدث فيه فوضى اجتماعية ناشئة عند الإحساس بعدم العدالة و الانحلال في الوضع الاقتصادي و المعاشي و الفوارق الطبقيّة الكبيرة التي تؤدي بدورها الى انعكاسات نفسية تلقي بظلالها على المجتمع عموماً .

4- بروز ظاهرة تولي المسؤولية لقيادات ضعيفة غير متخصصة في مجال عملها :

ان من ابرز عوامل انتشار الفساد في الإدارة العامة وجود قيادات ادارية وصلت للسلطة بقرارات تقع ضمن قاموس المحسوبية على حساب الكفاءة و التاهيل ، و غالباً ما تكون غير متخصصة في مجال عملها ، و هذا يؤدي الى بروز سلسلة الإدارة السلبية و القرارات الخاطئة و ضعف الأنظمة الإدارية التي تحكم إدارة الموقع ، لان وضع الشخص غير المناسب في موقع المسؤولية و اتخاذ القرار و هو غير مؤهل لانشغال المركز الإداري الذي تمليه الوظيفة في أجهزة الدولة و المجتمع يجعل اداءه الوظيفي ضعيفاً و دون مستوى الطموح . مما يضر بمصلحة المواطنين و سمعة الدائرة الإدارية و الدولة ، الامر الذي يساعد البعض في استغلال ذلك من قبل البعض مع تمرير عمليات الغش و التلاعب على هذا المسؤول و استغلال المال العام لتحقيق منافع شخصية .

5- غياب حرية الاعلام :

عدم السماح للإعلاميين و للمواطنين الوصول الى المعلومات و السجلات العامة ، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على اعمال الوزارات و المؤسسات العامة .

6- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي او عدم تمتعها بالحيادية في عملها .

7- كما يمكن إضافة أسباب خارجية للفساد ، و هي تلك التي تنتج عن جهود مصالح و علاقات تجارية مع شركاء خارجيين او منتجين من دول أخرى و استخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات اجنبية للحصول على امتيازات و احتكارات داخل الدولة او قيامها بتصريف بضائع فاسدة .

ب - الأسباب السياسية :

تعتبر من ابرز و اهم الأسباب لانتشار الفساد ، و من أهمها نجد :

1- عدم الاستقرار السياسي كسقوط النظام .

2- مزج السلطة مع الرشوة و المال و بالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم بغرض تحقيق أرباح خاصة ، فتظهر الرشوة و الوساطة كادوات رئيسية للوصول الى ذلك المبتغى (المال).

3- هيمنة العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة و تمتعها بالسلطة التي تهيء الجو المناسب للاستغلال .

4- ضعف الممارسة الديمقراطية و شيوع حالة الاستبداد السياسي و الديكتاتوري الذي لا يقبل المشاركة و يقضي على الديمقراطية بما فيها حرية التعبير .

5- غياب الديمقراطية و المنظمات الشفافية في تعامل الحكومة مع المواطن .

6- ضعف منظمات المجتمع المدني بكافة اشكالها في مكافحة الفساد .

7- ضعف أجهزة الرقابة مما يؤدي لاستغلال المال العام و تسخيرها للمصالح الفردية ، مما يدفع ببعض الافراد الى التخلي عن روح المواطنة و ممارسة كل أنواع الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية .

ج - الأسباب الاقتصادية :

تبدو مزدوجة الدلالة في صلتها بالفساد ، حيث تصبح المجتمعات الغنية و الفقيرة على حد سواء معرضة للسقوط في شراكة في ظل غياب القيم السياسية و الثقافية ، و آليات الحماية القانونية .

1- فالفقر عامل يصعب أحيانا انكار صلتها بالفساد على الأقل في بعض صورته لاسيما في رشوة بعض الموظفين من ذوي الدخول المتواضعة و اقدامهم على اختلاس المال العام .

2- غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك ان اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة او ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا ، و هو ما ينعكس بصورة او باخرى على مستوى و بيئة الاقتصاد الوطني ، اذ تؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع ، و بالتالي على عملية الإنتاج من جهة أخرى .

3- ان مستوى التخلف و الجهل و البطالة بشكل عام حاسم في تفشي ظاهرة الفساد ، ذلك ان قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة بالرشوة ، بالإضافة الى ضعف الأجور و الرواتب تتناسب طرديا مع ازدياد ظاهرة الفساد مما يعزي الموظفين الحكوميين البحث عن موارد مالية أخرى كالرشوة و الهدايا .

4- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف (السلطة التنفيذية للموظف) ، و بقليل من الخضوع للمساءلة ، حيث يشغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية او ربح مادي عن طريق قبول الرشاوي .

د - الأسباب البيولوجية و الفيزيولوجية :

هي جميع الأسباب التي دافعها الاولي و الأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة ، و كل ما يتعلق بالخلفية السابقة عن حياته و ما تركته من آثار على سلوكياته و تصرفاته .

ه - الأسباب الهيكلية :

معناه وجود هياكل قديمة الأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير، و هذا له اثر كبير في دفع العاملين الى اتخاذ مسال و طرق تعمل تحت انتشار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة و ما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات و تضخم الأجهزة الإدارية المركزية .

د - الأسباب القضائية :

تتمثل فيما يلي :

- استعمال الأجهزة القضائية الأساليب التقليدية في التحقيق و اثبات التهم أي عدم مواكبة التكنولوجيا .

- ضعف الجهاز القضائي و القانوني و عدم وجود الكفاءات النزيهة .

- القوانين لا تجسد لصالح المجتمع بل لفئة خاصة .

- تغيير القوانين ليس بهدف تعديلها لخدمة الناس انما لاشخاص معينين و لشخصيات كبيرة .

- قوانين تعسفية تثير الحيرة و تدفع الناس للتقابل عليها و تجاوزها كقانون حذف التخصص في علم الاجتماع التعسفي .

- الثنائية في تفسير بعض القوانين و الغموض عن نصوصها بحيث تقبل التاويل وفق اعتبارات معينة .

- تخلي بعض القضاة و المحامين عن القيم ، مثلا : دفاع المحامي عن قضايا الفساد ليس للقضاء عليها بل مقابل جمع المال الكبير .

- فساد السلطة القانونية بحيث تمارس مهامها و تطبق القوانين وفقا للأشخاص :

كالاصدقاء و الأقارب و أصحاب النفوذ ، فتضيع حقوق عامة الناس و حق

الفقراء ، و هنا يغيب ما يسمى القانون فوق الجميع.

ل - الأسباب العامة:

تتمثل فيما يلي:

1 - انتشار الفقر و الجهل و نقص المعرفة العامة لهذه الفرديات و سيادة القيم و الروابط القائمة على النسب و القرابة.

2- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث : التنفيذية و التشريعية و القضائية في النظام السياسي و طغيان السلطة التنفيذية عن السلطات التشريعية و القضائية

3- ضعف اجهزة الرقابة في الدولة و عدم استقلاليتها .

4- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية و الفترات التي شهدت تحولات سياسية و اقتصادية واجتماعية ، و يساعد على ذلك حداثة او عدم اكتمال البناء المؤسساتي و الاطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاستين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل .

- 5- ضعف و انتشار المرافق والخدمات ومؤسسات العامة التي تخدم المواطنين .
- 6- غياب قواعد العمل و الاجراءات الحكومية و مدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد .
- 7- غياب حرية الاعلام وعدم السماح لها او للمواطنين بالحصول على معلومات و السجلات العامة ، مما يحول دون مماريتهم لدورهم الرقابي على اعمال الوزارات والمؤسسات العامة .
- 8- صفق دو مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الخاصة في الرقابة على الاداء الحكومي او عدم تمتعها بالحيادة في عملها .
- 9- الاسباب الخارجية للفساد ، و هي تنتج عن جهود مصالح و علاقات تجارية مع شركاء خارجين او منتجين من دول اخرى واستخدام وسائل قانونية من قبل شركات تجارية للحصول على امتيازات و اشارات داخل الدول .
- 5-الفساد الاخلاقي :

لغة : هو الطبع و الشجيرة

اصطلاحا : هو ميل الشخص الى التصرف بطريقة معينة ، بينما التخلق هو التكيف حيث يجبر الشخص نفسه على التصرف بطريقة معينة ، و مع الوقت يعتاد عليها .

الفساد الاخلاقي : المقصود به ارتكاب واحدا او اكثر من الجرائم كالكذب و الخيانة و التزوير و السرقة و القتل وانتهاك حقوق و اعراض الناس و غيره ، و يكاد الفساد الاخلاقي ان يكون اكثر وضوحا في المجتمعات كونه يرتبط بالحركات الخاصة و تصرفات الافراد ، وهي ظاهرة خطيرة جدا خاصة في السنوات الاخيرة ، و تكمن خطورتها انها تلقي بظلمها على كل الافراد و على كل المجتمع و حتى الدولة .

كما يعني الفساد الاخلاقي كذلك فقدان لبعض الشباب جوهر القيم والمبادئ الاخلاقية الاسلامية و قيامهم بكل ما يفانى مع الاداب العامة و الاسلامية خاصة .

الاسباب التي ادنت الى تفشي ظاهرة الفساد الاخلاقي :

- 1- سوء التربية الاسرية للابناء .
- 2- غياب القدوة الحسنة داخل الاسرة .
- 3- غياب قانون الثواب و العقاب داخل الاسرة .
- 4- غياب لغة الحوار الاسري و الارشادي و الاعتماد على لغة الصراخ و النقاش الحاد ، مما يجعل الابناء يتصرفون على طريقتهنم الخاطئة و الخاصة بهم .
- 5- التطور التكنولوجي ، حيث خلق للشباب متاهات كثيرة و عندما يتعمقون فيها يزدادون ضياعا و خسرانا مبنيا .

6- المداخل المادية المتدنية التي تدفع بالشباب الى ارتكاب جرائم قاتلة ، مثل تعاطي المخدرات او بيعها و السرقة .

6 – الاثار الناجمة عن الفساد الاخلاقي :

/ الاثار النفسية :

1- عدم التوافق النفسي : من مظاهر عدم التوافق النفسي القلق ، العزوف عن الطعام ، الانطواء ، سرعة الغضب ، احلام اليقظة ، الكذب ، و الانحرافات السلوكية اوفر حظ في ايجاد عدم التوافق النفسي ، حيث اثبتت في مختبرات فيسيولوجية في جامعات عالمية انه قد تكون كمية الخمر قليلة جدا لكنها قادرة على ان تحدث تغييرا في التوازن النفسي .

2- الشعور باليأس : عملية اليأس تدفع بالانسان الى الكسل و عدم الجد و الجتهاد مع البحث عن الموارد المادية و المالية بطرق الغش و الخداع .

كما ان المسكرات تسبب الشعور باليأس و القلق و عدم الاستقرار مع الخوف من امور لا تستق ذلك ، مما يؤدي الى فقدان القيم الخلقية .

3- القلق : هو الانزعاج و الاطراب و عدم الثبات ، و القلق حالة نفسية داعية الى الاضطراب و عدم الاستقرار شاغلة للفكر مبعدة للطمانينة .

و البعد عن المنهج الإسلامي أساس القلق و الاضطراب لان النفس انما تسكن و تهديا بذكر الله تعالى ، قال الله تعالى : (الا بذكر الله تطمان القلوب) وكما ابتعد المرء عن المنهج الإسلامي و مارس المساوى الخلقية استحوذ عليه القلق و الاضطراب .

4- الامراض القلبية : هو نوع للفساد يحدث للإنسان ، يفسد به تصويره للحق و ارادته له فلا يرى الحق حقا او يراه على خلاف ما هو عليه او ينقص ادراكه له ، فيفيض الحق او يحب الباطل الضاهرة .

ب- الاثار الاجتماعية :

1- العذاب الاهي : اذا نفشت منكرا الاخلاق فالمجتمع من المجتمعات نزل لساحتهم للبلاء

2- التباغض : من افرازات المساوى خلقية إيجاد تباغض الاجتماعي بين افراد الامة ، مثل : الحسد نتيجته البغضاء من الحاسد الى المحسود ، فهو يظهر في سلوكه المنحرف و تعامله البديئ و مقابلته السيئة لمن انعم الله عليهم و ايزاء ذلك فان المحسود قد يرد عليه بنفس الخلق مما ينجم عنه كتلة ضخمة من الحسد جثما على قلب الحاسدين .

3- تقاطع الاجتماعي : ان أسس التقاطع الاجتماعي منبعها من المساوى الخلفية ، حيث ان كل رذيل سلوكية تسم بقدر كبير في إيجاد التقاطع الاجتماعي بين افراد

الامة : فالنميمة مثلا وسيلة خطيرة و أداة قوية لانفصال الروابط الاجتماعية في الامة و قطع لصلة الارحام في الاسر و بين الأصدقاء .
4- الغش الاجتماعي : واسع الذلالة و الاثار ، حيث يكون الغش في الكلمة في الميزان في الحقوق و في الواجبات ، و يكون في الأموال و في العلاقات .

المسؤول عن الفساد :

1- الاسرة : باعتبارها الدعامة الأساسية التي يلتقي فيها الانسان التربية الحسنة و يتعرف من خلالها على الجيد و السيئ من الأمور لكنها قد تصبح سببا رئيسيا في ضياعه عندما يغيب الوازع الديني و تتعدد شروط الامن و بلسلامة

2- الصحبة تلسيئة ك و التي قد يلجا اليها الانسان اما بحثا عن الدفا و الأمان اللذان فقدهما في اسرته او هروبا من المشاكل التي يعجز عن حلها فيحاول نسيانها رفقة أصدقائه اختارهم بمحض ارادته دون تفكير و بوسائل شتا قد يكون لها نتائج خطيرة عليها و على الاخرين : تعاطي المخدرات ، ادمان على الكحول و غيرها من الاعمال السيئة ، فيغيب العقل و يشيع الفساد .

3- مشاهدة القنوات الماجنة : و التي تخل بالمبادئ و الاخلاق و التي تنسي الانسان تعليم اللاسلام و تفقده التزامه و كرامته و تبعده عن طريق الفضيلة ، كالتشبه في الغرب في عاداتهم و طريقت عييشهم و لباسهم و كلامهم .
حلول مقترحة لمواجهة هذه الظاهرة :

1- التوعية الدينية ، و التي ينبغي ان تنطلق بالأساس من داخل تالبيت ن و هنا يتجلى دور الإباء و الأمهات .

2- تنشآت الأبناء على المبادئ و الاخلاق الحسنة و تشجيعهم على قراءة القران الكريم و أداء الفرائظ منذ الصغر .

3- منحهم الحب و الرعاية الجيدة تحسيسهم باهتمامهم بكافة امورهم و مشاركتهم بها

4- تجنب الوالدان خلق النزاعات بينهما امام الأبناء حتى لا يؤثر ذلك على نفسياتهم

5- التركيز على التوجيه و الارشاد و تقيد النصح و تبيان الصحيح و الخطا عبر الحوار الهادئ و ليس بالصراخ .

6- دور الاعلام لتقويم السلوكيات في رفع مستويات السلوك القويم حيث يجب على ال=فضائيت و الصحخافة ان يتعامل بجدية مع الفساد الأخلاقي و عدم التستر على من يتسببون في بفساد الأخلاقي داخل المجتمع ، فعليها

ان تقدم برامج هادفة و مركزة على حسن الخلق و التربية الصالحة و
القدوة الحسنة .